

السياسة الأمريكية الاقتصادية تجاه غينيا كوناكري ١٩٥٨ - ١٩٧٤

الاستاذ الدكتور

الباحث

حسن علي سبتي الفلاوي

حاتم كريم عبد الرضا جاسم

جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

(ملخص البحث)

يهمت البحث في دراسة السياسة الأمريكية الاقتصادية تجاه غينيا كوناكري ١٩٥٨ - ١٩٧٤. الهدف من البحث توضيح الأسباب والاهداف التي دفعت بالإدارات الأمريكية إلى تبني هذه السياسة، التي هدفت من خلالها تعزيز النفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية بصورة عامة وغينيا كوناكري بصورة خاصة من خلال توسيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين. لتحقيق التعاون المشترك بين الطرفين للتخلص من نفوذ الاتحاد السوفيتي ومن ثم ابعاده عن القارة الأفريقية. وهو الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية.

التمهيد:

قبل الحديث عن الاستثمارات الأمريكية في غينيا كوناكري^(١)، ستنظرق أولاً إلى الاتفاقيات التي تمت بين الدولتين للتمهيد لعملية الاستثمارات، لقد وقعت الاتفاقيات الممهدة للاستثمارات خلال الزيارة التي قام بها احمد سيكتوري Ahmed Sekou Toure ١٩٢٢-١٩٨٤ (لوشنطن في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٩)، واعلانه البيان المشترك مع آيزنهاور عن عقد العديد من الاتفاقيات منها اتفاقيات لحماية الاستثمارات الأمريكية، واستقبال بعثة تجارية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ووضع تسهيلاً لبنك الاستيراد والتصدير وبرامج المساعدات الأمريكية^(٢)، من أجل تطوير دولته الفتية.

كما أبدت كوناكري استعدادها لاستقبال وفد اقتصادي أمريكي وخبراء لدراسة إمكانية عقد اتفاق للمعونة الفنية في تشرين الثاني ١٩٦٠، على الرغم من أن الحكومة الغينية لم تعر هذا المشروع اهتماماً يذكر، إذ لم تكن ترغب في الالتزام مع الإدارات الأمريكية باتفاقيات بصورة متجللة غير مدروسة بما يكفي خشية هيمنة الاستثمارات الأمريكية على الاقتصاد الغيني ومصدراً لقرارها السياسي وهذا الرأيبني على خبرة الغينيين من خبرات السنوات السابقة التي أعقبت الاستقلال، والتي تعلم فيها كيفية التعامل مع الدول الكبرى، وعدم التسريع بالارتماء في أحضانها^(٣).

اتسعت رقعة الاستثمارات الأمريكية في غينيا كوناكري اثناء إدارة الرئيس الأمريكي جون فترجيرالد كندي John Fitzgerald Kennedy (١٩١٧ - ١٩٦٣)^(٤)، وتعددت الاتفاقيات المشتركة بين الطرفين، خلال زيارة سيكوتوري في تشرين الأول ١٩٦٢ لواشنطن رافقه بعثة اقتصادية منها وزير الخارجية لويس لانسانا بيوجوي Louis Lansana Beavogui (١٩٢٣ - ١٩٨٤)، قابلت تلك البعثة كل من الرئيس كينيدي وديفيد دين راسك David Dean Rusk (١٩٥٩ - ١٩٩٤) وزير الخارجية وغيرهارد مينين ويليامز Gerhard Minin Williams (١٩١١ - ١٩٨٨) مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية ولوثر هارتويل هودجز Luther Hartwell Hodges (١٨٩٨ - ١٩٧٤) وزير التجارة، صرخ سيكوتوري أثناء الزيارة عن رغبته في تفهم الولايات المتحدة الأمريكية لاحتياجات بلاده^(٥) وفعلاً حصل على معونة أمريكية نتيجة هذه الزيارة لصلاح الأوضاع الاقتصادية، وتطوير المشروعات الصناعات الزراعية والعمانية في غينيا كوناكري، كما أسفرت هذه الزيارة عن عدة اتفاقيات، أهمها اتفاقية لضمان الاستثمارات وبمقتضاه تم السماح لهيئة التنمية الدولية بضمان المشروعات الأمريكية وحمايتها من المخاطر السياسية في حزيران ١٩٦٢، كما تم الاتفاق على منح غينيا كوناكري قرضاً يقدر بـ ٣٥٠ ألف دولار لاستيراد السلع، وقرض آخر يقدر بأكثر من مليونين ألف دولار لاستخدامه في شراء آلات أمريكية لتنفيذ بعض المشروعات الوطنية^(٦)، فضلاً عن عقد قيمته ٥٠٠ ألف دولار تقييماً لعام ١٩٦٢، ووقع الاتفاقية نيابة عن غينيا كوناكري موسى دياكيت Moussa Diakite (١٩٣٤ - ١٩٨٥)^(٧) محافظ بنك غينيا كوناكري^(٨).

شهد العام نفسه توقيع اتفاقية تعهدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة غينيا على تطوير شبكة الاتصالات الهاتفية والبرق، وإنشاء شبكة للمواصلات، يساهم فيها الجانب الأمريكي بمبلغ ٦٧٥ ألف دولار لتمويل هذا المشروع فيما تتحمل غينيا كوناكري مبلغ ٨١٢ ألف دولار، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستمدد غينيا كوناكري بشبكة لاسلكية ذات تردد عال، فضلاً عن تدريب فنيين للعمل عليها، وستربط تلك الشبكة ميناء كوناكري بستة موانئ أخرى في البلاد، وربطها بدول غرب أفريقيا^(٩).

أولاً: السياسة الأمريكية تجاه قطاع التعدين ١٩٥٨ - ١٩٧٤

أسفرت الاتفاقيات سالفه الذكر وخاصة اتفاقية ضمانات الاستثمار التي تم توقيعها في حزيران ١٩٦٢ عن ازدياد اهتمام المستثمرين الأمريكيين الكبار والمتوسطين والصغر في مجال الاستثمار في غينيا كوناكري مثل شركة هارفي للألومنيوم الأمريكية Harvey Aluminum Company وأولين ماشيسون، وشركة بان أمريكان Pan American World Company العامل... الخ وكثير من المشروعات في مجالات التصنيع والتعدين^(١).

والسؤال هنا: لماذا تركزت الاستثمارات الأمريكية في قطاع تعدين البوكسيت الغيني دون سواه؟ هل كان هناك تعاون غيني- أمريكي في ذلك القطاع؟ هل انعكست سياسات سيكوتوري الثورية على قطاع التعدين؟ أم لا؟ ولماذا؟

تُعد غينيا كوناكري من أكثر بلدان غرب إفريقيا ثراءً في القطاع الزراعي والتعديني وعلى مستوى أقل في الطاقة الهيدروليكيّة^(١١)، وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، يمثل قطاع الزراعة فقد عمل بهذا القطاع حوالي ٨٠٪ من السكان^(١٢)، إذ مثل الموز خلال الاستقلال في عام ١٩٥٨ المصدر الأفريقي البارز للموز، إذ تنتج تقريرًا ١٠٠ ألف طن في السنة، صدرت أيضًا كميات كبيرة من البن والأناناس وزيت النخيل، وبلغت نسبة المنتجات الزراعية من إجمالي الصادرات الغينية ٨٧٪ سنة ١٩٥٨، في حين تراجعت في سنة ١٩٦٧ لتصل إلى حوالي ٥٠٪^(١٣). نتيجة صعود قطاع التعدين على حساب الزراعة.

أدى قطاع التعدين دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد الغيني في عهد سيكوتوري، إذ ساهم بـ ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، و(٧٩٪) من الإيرادات الضريبية بنهاية مدة حكمه^(١٤)، فمتلك غينيا كوناكري ثروة هائلة من خام الحديد^(١٥)، إذ قدر الاحتياطي بـ (١٢ مليار طن)، وتتركز تلك الاحتياطيات في جبال نيمبا Nimba^(١٦)، وجبال سيماندو Simandou وهو ما يمثل ثلث احتياطات العالم، كما أن مدينة كوناكري تمتلك احتياطات هائلة منه، فخشية سيكوتوري من هيمنة الشركات الغربية الكبرى عليه سلم هذا القطاع لشركة المعادن الغينية، تلك الشركة التي صدرت أكثر من ٢ مليون طن، وهي أعلى نسبة إنتاج حدثت عام ١٩٥٦، وأكثر من نصف ذلك الإنتاج ذهب لبريطانيا^(١٧).

عززت ثروات غينيا كوناكري من المعادن امتلاكها نحو ثلث احتياطات العالم من الذهب والماس^(١٨)، لذا سارعت العديد من الشركات الأوروبية والكندية وقتذاك للتواجد في غينيا كوناكري للتنقيب عن الذهب^(١٩)، أما بالنسبة لالماس فغينيا

كوناكري أنتجت تقريراً ٢١ ألف قيراط من الماس النفيس، و٥١ ألف قيراط من الماس المصنوع سنة ١٩٦٧، والموجود بالقرب من كسيديوكو Kissidougu وكيرونيه Kerouane وبايلا Beyla، كما اكتشف الجيولوجيون السوفيت عام ١٩٦٩ منجماً جديداً للنحاس في إقليم فوري كارييه Forecariah جنوب شرق كوناكري^(٢٠).

امتلكت غينيا كوناكري أيضاً احتياطات من خام ثاني أوكسيد السليكون SiO_2 ، بلغت نسبة ما بين ٠٪٨ إلى ٢٪ من الاحتياطي العالمي^(٢١)، وكذلك طاقة هيدروليكيّة تزيد كثيراً عن احتياجات البلاد^(٢٢)، فجميع هذه الإمكانيات تؤهلها لأن تصبح من دول أفريقيا المتحدثة بالفرنسية الثرية^(٢٣).

أما أكثر المعادن أهمية وتأثيراً في الاقتصاد الغيني فهو خام البوكسيل^(٢٤) لذا كانت غينيا كوناكري زمن الحرب الباردة مطمعاً لطرف الحرب لاحتياطاتها الهائلة من هذا الخام، والتي امتلكت منه تقريراً ٢٠ مليار طن ما نسبته ٤٥٪ إلى ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي وهو عالي الجودة له مكانة مؤثرة في الاقتصاد العالمي، ورغم أنها كانت الثانية في العالم وقتذاك - بعد أستراليا - في إنماجاً إلا أنها كانت المصدر الأول له^(٢٥)، مما جعلها محطة اهتمام القوى الدولية^(٢٦)، إذ وصل إنتاج البوكسيل إلى ٣,٦ مليون طن خلال المدة (تشرين الأول ١٩٧٣ - أب ١٩٧٤)^(٢٧)، مما أدى إلى زيادة تأثير هذا المعادن في الاقتصاد الغيني نتيجة ارتفاع أسعاره عالمياً، إذ تضاعفت أسعار البوكسيل ثلاثة مرات في المدة (١٩٧٣-١٩٧٤)، وهو ما ساعد في علاج العجز في ميزان المدفوعات الغيني، ودعم إلى حد معين قدرة النظام على الاستمرار^(٢٨).

واجهت أفريقيا مشكلة تنمية الموارد المعدنية الموجودة بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى مطلع الخمسينيات، ولكن الأمر تغير نسبياً بين عامي (١٩٤٩-١٩٥١) تزايد البحث عن المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية^(٢٩)، فأدركـت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الثروة المعدنية الهائلة التي تمتلكها غينيا كوناكري، ومن ثم تحركـت لاستغلال احتياطات البوكسيل^(٣٠) في كاسـا Kassa عام ١٩٥٢^(٣١)، وقامت بإعادة تنظيم هذه الصناعة تحت قيادة رجال أعمالها^(٣٢).

يرجع اكتشاف معدن البوكسيل في غينيا كوناكري لأول مرة في جزر لوس^(٣٤) The islands Los Les عام ١٩٣٨ من قبل شركة بوكسيل دوميدي Bauxites du Midi^(٣٥)، الفرنسية وتميز البوكسيل الموجود في هذه الجزر

لحوائمه على ٥٤٪ ألومنياً أو أوكسيد الألومنيوم Al_2O_3 ، و٦٪ من ثاني أوكسيد السيليكون SiO_2 ، و١١٪ من أكسيد الحديد Fe_2O_3 ، و٢٩٪ من الماء H_2O ^(٣٦)، ولأن فرنسا كان لديها ما يكفيها من البوكسيت وعدم وجود مصنع أوربي يملأ نفس نمط الخام المنتج، كان يتم شحن البوكسيت الغيني في جزر لوس بكميات صغيرة إلى مصاهير الكان ساجوني لاك سان جان في كيبك Alcan's smelters in Quebec Saguenay Lac St Jean smelters in Quebec (٣٧)، ولكن عملية التعدين لم تبدأ على نطاق واسع في جزر لوس إلا عام ١٩٥٢ من شركة بوكسيت دوميدي^(٣٨)، وفي عام ١٩٥٥ تم شحن ٥ مليون طن تقريباً من البوكسيت سنوياً لكندا^(٣٩)، كما قدرت نسبة الاحتياطات الموجودة في الجزر بتسعة ملايين طن تقريباً عام ١٩٥٨^(٤٠)، واستمر إنتاج المعden من هذه الجزر حتى عام ١٩٦٦، عندما تم استئذنها تماماً^(٤١).

تركزت عمليات تعدين البوكسيت الغيني إبان تلك المدة في ثلاثة مواقع رئيسية، وهما: فريا Fria وبوكى Boke وديبليه Debele^(٤٢) كان منجم فريا أول المناجم التي بدأت الإنتاج فيه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ قررت الحكومة الفرنسية استكشاف إمكانيات جديدة لتطوير صناعة الطيران، فوقع الاختيار على غينيا كوناكري؛ لاحتياطاتها الواسعة من البوكسيت والطاقة الكهرومائية ومن ثم بدأ الاهتمام بمشروع فريا تحت قيادة الشركة الفرنسية يوجين - بيشني - Ugine Pechiney^(٤٣) سنة ١٩٥٧ على يد رجال الأعمال المستعمررين^(٤٤)، وبالتعاون مع خبراء الكهرباء بفرنسا EDF Electricity de France والمتحدة الأمريكية، وأشارت الدراسات إلى أنه سيتكلف ما يقارب ٤٠٠ مليون دولار، وتوقع أنه قادر على إنتاج ٦ ملايين طن من البوكسيت، و٥٠٠ ألف طن من الألومنيا، و٢٠٠ ألف طن من الألومنيوم، وتطوير مشروع الطاقة الكهرومائية على نهر كونكوردي القادر على إنتاج ٧٠٠ مليون واط^(٤٥).

نتيجة التطورات السالفة تم تشكيل اتحاد مالي دولي - خلال الفترة الاستعمارية عُرف باسم - اتحاد فريا - نسبة للمكان الرئيس لصناعة البوكسيت في غينيا كوناكري - لاستغلال البوكسيت وتم التخطيط لبناء خط سكة حديدية إلى كوناكري وبناء مصنع للألومنيوم، وتتوقع أن يبدأ العمل بهذا المصنع سنة ١٩٦٠، وأن يجعل غينيا كوناكري ثالث أكبر منتج للألومنيوم في العالم^(٤٦).

تشكل هذا الاتحاد المالي من شركات أمريكية وغربية، امتلكت كل شركة أسهم في هذا الاتحاد كالتالي: أولين ماشيسون للصناعات الكيميائية الأمريكية ولها

٤٨,٥٪ من الأسهم، وشركة " بشيني يوجين Pechiney-Ugine ولها ٢٦,٥٪ من الأسهم، وتم توزيع الأسهم الباقية بين شركة الألومنيوم البريطانية British Switzerland Aluminum ولها ١٠٪، وشركة تصنيع الألومنيوم السويسرية Aluminum Industrie ولها ١٠٪، وشركة فيرينجتي لأعمال الألومنيوم الألمانية Vereinigte Aluminum Werke German وحصتها ٥٪^(٤٧).

وقد مثلت شركة أولين ماثيسون للصناعات الكيميائية Olin Mathieson Chemical Corporation المصالح الأمريكية في مشروع فريا ورئيسها ستانلي ديجونج أوسبورن Stanley Dejong Osbome^(٤٨)، وقتذاك كانت غينيا كوناكري تستعد لتنزع استقلالها، مما جعل مدراء الشركاء في مشروع فريا بما فيهم شركة بيشني، وشركة أولين ماثيسون يسارعوا بالتقدم للحكومات الغربية للحصول على ضمانات للتأكد من أن استثماراتهم في غينيا كوناكري سوف تدعمها الخزانة العامة حتى بعد تغير الوضع في غينيا كوناكري، أي بعد أن تحصل غينيا كوناكري على استقلالها^(٤٩). ومن مظاهر ذلك، أن راؤول دي فيتري Raoul de Vitry (١٨٩٥-١٩٧٧)^(٥٠) رئيس شركة بيشني، وأوسبورن رئيس شركة أولين ماثيسون اجتمعوا مع جورج جان ريموند بومبيدو Georges Jean Raymond Pompidou (١٩١١-١٩٧٤)^(٥١) رئيس أركان الجيش الفرنسي في تشرين الأول ١٩٥٨ ونجحا في أن ينتزعوا منه تصريحاً واضحاً عن سياسة فرنسا تجاه غينيا كوناكري، وكان اهتمام أوسبورن الأكبر هو معرفة ما إذا كانت الضمانات الفرنسية لمشروع فريا ستستمر حتى إذا لم تحسن العلاقات بين غينيا كوناكري وفرنسا، وقد حصل على رد غامض من بومبيدو مفاده : "أن فرنسا ترغب في الاستمرار كطرف في المشروع إلا إذا كان وجودها يشكل بيئة ذات تناقضات عنيفة"^(٥٢). وربما أراد الأخير القول أن فرنسا ستستمر في مشروع فريا وتقدم المساعدات الالزمة لغينيا كوناكري إذا وافقت الأخيرة على مشروع ديجول، أو وجودها داخل المجموعة الفرنسية، أما في حالة غير ذلك، ففرنسا لا تقبل أن تكون طرفاً في بيئة متناقضة.

واقتداءً بفيتري مارس أوسبورن تكتيكاته أيضاً للحصول على ضمانات من الحكومة الأمريكية لمشروع أولين بإعطاء انطباع بأن الشركاء سوف يستمرون في الاستثمار الكثيف في فريا بغض النظر عن استقلال غينيا كوناكري، إذا كان هناك أي تغيير في النظام، فالمعتاد أن هذا التغيير سوف يكون انتقالاً في السيطرة الفرنسية والاستثمار في المشروع، على أية حال أدرك أوسبورن أنه من المهم دعم

الوجود الأميركي في غينيا كوناكري خشية استحواذ الإتحاد السوفيتي وحلفائهم على البوكسيت الغيني^(٥٣).

وبناءً عليه أرسل القنصل الأميركي في داكار دونالد ألبرت دومون Donald Dumont Albert Texas (١٩١١-١٩٩٦) بأن شركة تكساس للبترول Petroleum تشد بالتحرك الأميركي بخصوص الاهتمام بمشروع فريا، وأخبر جون توثيل John Tuthil من السفارة الأمريكية بباريس وزارة الخارجية الأمريكية أن شركة فيرنيجيتي لأعمال الألومنيوم Vereinigte Aluminum werke التابعة لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية (المانيا الغربية) سمح لها بالاستثمار في مشروع فريا رغم التقارير التي تقييد بأن الحكومة الغينية الجديدة دخلت في اتفاق تجاري مع أحد حلفاء الإتحاد السوفيتي جمهورية ألمانيا الديمقراطية (المانيا الشرقية) لذا كان لهذا التكتيك مردود جيد، إذ أعلنت الخارجية الأمريكية في أوائل شباط ١٩٥٩ أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وافقت على ضمان مشروع شركة أولين ماشيسون في غينيا كوناكري بـ ٧٢ مليون دولار^(٥٤).

بعدها أعلن أوسبورن عام ١٩٥٩ بأن علاقاته مع غينيا كوناكري قائمة على روح الثقة التي تطورت ونمط من أول يوم الاستقلال عام ١٩٥٨، واستشهد بحادثة ١ اذار ١٩٥٩ عندما أمنت غينيا كوناكري ممتلكات الفرنسيين بالبنك المركزي بغرب أفريقيا^(٥٥)، ولكنها في الوقت ذاته استثنى مصالح أوسبورن، وسمحت له التعامل مع مصالحه، وحماية مصالح شركته في مشروع فريا^(٥٦).

فعلى الرغم من المعونة الكبيرة من القادمة من الإتحاد السوفيتي وحلفائه فإن المدة خلال عامي (١٩٥٩-١٩٥٨) اتسمت بالاعتدال الاقتصادي الذي وصل إلى حد المحافظة على المصالح الرأسمالية من جانب كوناكري، فقد بُقيت البلاد في منطقة الفرنك حينذاك، وكان قانون الضرائب هو نفسه الذي كان موجوداً أثناء الحكم الفرنسي، وظلت كوناكري محتفظة بتعهداتها مع الشركات الغربية التي تعمل في مناجم البوكسيت^(٥٧).

ظل مصنع الألومنيوم في فريا يديه المهندسون الفرنسيون بعد الاستقلال، واستمرت الاستثمارات الغربية في قطاع التعدين الغيني من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا وألمانيا الغربية وبريطانيا، أرادت غينيا كوناكري من تلك الاستراتيجية تطوير اتصالاتها الدولية، لذا لم تقدم على تأميم المشروعات الدولية، وهو ما قدم لها مردوداً جيداً من مصنع الألومنيوم في فريا، فسمح له بالاستمرار

في عمله، والدعم المالي الأكبر جعل المصنع يمكن الوصول إليه عن طريق السكك الحديدية والبحر والطريق البري^(٥٨).

لذا منح سيكوتوري تأمينات للاستثمارات الأمريكية، بما في ذلك شركة أولين ماثيسون الكيميائية التي تمتلك ٤٨,٥٪ من مصنع فرييا للألومنيوم والتي لم تتأثر سلباً بسبب انسحاب غينيا كوناكري من منطقة الفرنك الفرنسي^(٥٩). فجميع هذه الإجراءات ساعدت على استمرار الاستثمار الأمريكي والغربي بوجه عام داخل دولة غينيا كوناكري المستقلة.

كما توقعت الدراسات الخاصة بمشروع فرييا، بدأ استخراج البوكسيت عام ١٩٦٠^(٦٠)، فضلاً عن بناء مصنع كبير لأكسيد الألومنيوم في فرييا، وكان يصدر جزءاً كبيراً من البوكسيت شكل نصف مُصنع^(٦١)، فكان الألومنيوم يصدر لبلدان عديدة طبقاً لنسبة استثمارهم في المشروع، ونجحت غينيا كوناكري بعد مفاوضات أن تحتفظ بنسبة من ١٠٪ إلى ٥٨٪ من الإنتاج لتصديره لعملائهم وحلفاء الإتحاد السوفيتي مثل (بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية)، وكانت معظم إيرادات المصنع تخصص لتغطية نفقات التشغيل وتسديد الديون وبباقي العائدات التي تصل لحوالي ١٠ ملايين دولار أمريكي في السنة تزود الحكومة الغينية بالمصدر الرئيس للعملات الأجنبية، وقد ساعد هذا غينيا كوناكري على الحفاظ على الاستقلال في علاقاتها الخارجية^(٦٢).

ولما كان مشروع فرييا المصدر الرئيس لتنمية غينيا كوناكري اقتصادياً لاسيما في الفترة ما بين (١٩٥٨-١٩٦١)^(٦٣)، حفّز هذا إدارة كينيدي لتنهز هذه الفرصة وتقوي علاقاتها مع غينيا كوناكري، لاسيما أن صناع القرار الأمريكي وقتذاك شجعوا رأس المال الأمريكي الخاص للاستثمار في أفريقيا، ورغم تخوفهم من عمليات التأمين التي لجأت إليها بعض الدول الأفريقية، حاولت الحكومة الأمريكية الحصول لرأس المال الخاص على ضمانات وامتيازات واستثمارات من الحكومات الأفريقية، وهذا ما أشار إليه ويليامز في خطاب له في وزارة الخارجية في ١ كانون الأول ١٩٦١ بقوله: "يجب على المشروعات الخاصة ذاتها أن تكون على استعداد لإجراء تعديلات رئيسة لاستيعاب العديد من الآفاق الجديدة". لذا عندما هدد المستثمرون الأمريكيون بوقف استثمارتهم في صناعة البوكسيت الغينية خشية استيلاء الحكومة الغينية على أصولهم، تحركت الحكومة الأمريكية لتأمين استثماراتهم، ومن ثم أنسنت وجوداً مهماً ليكون حجر الزاوية في الاقتصاد الغيني^(٦٤).

وفيما يتعلّق بالخبرات الفنية، فخلال الفترة (١٩٦٣-١٩٦٠) كان اتحاد فريباً تقريباً يعتمد بالكامل على الأجانب ككوادر فنية وإدارية على الأقل حتى سنة ١٩٦٢، في هذا العام كان ثلث العمالات من الأجانب^(٦٥)، وفي عام ١٩٦٧ كانت القوة العاملة في فريباً حوالي ١٥٠٠ عامل من بينهم ألف عامل من غينيا كوناكري، والخمسينات الآخرون بعضهم من الأفارقة المهاجرين الذين تدفّقوا من السنغال وسيراليون وليبيا، والبعض الآخر من المغتربين الأوروبيين والأمريكيين، ونتيجة تراكم العمالة الخاصة بالمنجم في المنطقة استلزم ذلك بناء مدينة جديدة تستوعب حوالي ١٣ ألف نسمة. وبالفعل تم بناء منطقة سكنية للعمال والمهندسين وعائلاتهم^(٦٦).

ووصل إنتاج فريباً من الألومينا إلى ٤٦٠ ألف طن تقريباً عام ١٩٦٢^(٦٧)، ما نسبته ٥٥٪ من القيمة الإجمالية لصادرات غينيا كوناكري^(٦٨). ثم ارتفع إلى حوالي ٥٠٠ ألف طن في عام ١٩٦٥^(٦٩)، وبحلول عام ١٩٦٦ مثل إنتاج فريباً من الألومينا ٦١٪ من صادراتها، مقابل زيادة في إنتاج البوكسيل خلال عام ١٩٦٧ ليصل إلى مليون و ٦٠٠ مليون طن، استخرج منها ٥٣٠ ألف طن من الألومينا، وبحلول عام ١٩٧٠ ازداد الإنتاج من الألومينا إلى ٧٠٠ ألف طن، ونتيجة لهذه الثروة المعدنية الهائلة استمر اعتماد كوناكري على هذا المعدن الذي شكل تقريباً ٩٥٪ من صادراتها لعام ١٩٧٤، وشكلت الإيرادات التي حصلت عليها حكومة غينيا كوناكري من اتحاد فريباً أكثر من نصف دخلها^(٧٠)، ما نسبته ٦٥٪ من أرباح الشركات العاملة لديها مجتمعاً.

أما عن مكونات بوكسيل فريباً، فهو يحتوي على ٤٨٪ من الألومينا و ٢,٥٪ من ثاني أوكسيد السيليكون و ٢١٪ من أوكسيد الحديد و ٢,٢٪ من ثاني أوكسيد التيتانيوم و ٢٦,٣٪ من العناصر الأخرى^(٧١).

يمكن القول أن الثروة المعدنية الهائلة التي تمتّعت بها غينيا كوناكري وعلى وجه الخصوص معدن البوكسيل الذي يتمتع بجودة عالية، أثرت على النظرة قضية الاستقلال عام ١٩٥٨ لخشية مستثمري مشروع فريباً من السياسات الحكومية المتعلقة بالتأمين مقابل خشية غينيا كوناكري من انسحاب المستثمرين الأجانب منه؛ لاسيما أن ردة فعل فرنسا على رفض غينيا كوناكري دستور ديجول والانضمام للمجموعة الفرنسية، سحب جميع موظفيها بالبريد ومؤسسات الدولة كاملة حتى تُفشل النموذج الغيني، ليصبح عبرة للحركات الوطنية المطالبة بالانفصال عن فرنسا، ولكن بالنسبة لمشروع فريباً كانت الاستراتيجية الفرنسية مغایرة فسّترت

المشاركة الفرنسية - الأمريكية في المشروع لاستنزاف البوكسيت الغيني والاستثمار به، وهذا استثنى فرنسا البوكسيت من إجراءاتها ضد غينيا كوناكري مراعاة لصالحها بالدرجة الأولى وليس دعماً للدولة المستقلة.

مع مشروع فريالكو، وقع اتفاق في شباط ١٩٧٣ بين الحكومة الغينية وشركاء أجنب لشركة Frialco تم بموجبه تأسيس مشروع مشترك هو فريجوايا Frigulia أملاكت فيه الحكومة الغينية ٤٩٪ من الأسهم بينما امتلك الشركاء الأجانب ٥١٪، استخرجت فريجوايا البوكسيت^(٧٢) وصنته محلياً ليصبح مادة المونيوم الذي كان يشحن إما إلى دول السوق الأوروبية المشتركة أو إلى مصانع بشيني في إيديا Edea في الكاميرون لتصنيعه. وفي أواخر سبعينيات القرن العشرين كانت فريجوايا تصدر أكثر من ٦٠٠ ألف طن من الألومنيوم سنوياً^(٧٣).

يأتي موقع آخر لتعدين خام البوكسيت في بوكي Boke^(٧٤)، الذي يحتوي على ما يقرب من ٢٠٠٠ مليون طن وفقاً لتقديرات شركة هارفي للألومنيوم الأمريكية^(٧٥)، تقع بوكي بالقرب من الحدود الغينية - الليبيرية^(٧٦) بالقرب من مصب نهر ريو نونيز أي على بعد حوالي ١٦٠ كم شمال كوناكري، ضمن هذا الموقع منطقتين احتوتا على احتياطات كبيرة من البوكسيت وهما سانجاريدي Aye Koye^(٧٧) وآيكوي Sangaredi.

أدت شركة بوكسيت دو ميدي دوراً مهماً في عملية التنقيب في منطقة بوكي^(٧٨)، واكتشفت احتياطات هناك، ففي ٢٠ شباط ١٩٥٦ أعلنت شركة الألومنيوم الكندية المحدودة Aluminum Ltd. أنها تخطط لاستثمار ١٠٠ مليون دولار في بوكي، ويُعد ذلك أكبر استثمار لرأس مال أجنبي في غرب أفريقيا، كما أنها خططت لاستخدام جزء من هذه الأموال لبناء ٨٥ ميلاً من خطوط السكك الحديدية يبدأ من موقع المنجم وينتهي عند الساحل^(٧٩)، والباقي لتمويل بناء مصنع الألومنيوم في بوكي بطاقة سنوية تبلغ ٢٢٠ ألف طن، وبناء عليه بدأت شركتان فرنسيتان كيميائيتان هما بيشني ويوجين التطلع إلى البوكسيت في بوكي^(٨٠).

اصطدم هذا المشروع بقيام الحكومة في شباط ١٩٦١ بتأميم موقعي كاسا وبوكسي بسبب فشل شركة بوكسيت دو ميدي^(٨١) في الالتزام باتفاقها مع الحكومة الغينية لتحويل البوكسيت إلى ألومنينا محلياً بحلول عام ١٩٦٤^(٨٢)، ومن ثم أوقفت الحكومة أعمال هذه الشركة المختلطة^(٨٣)، وقام سيكتوري في سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ بتوقيع اتفاق مبدئي مع شركة أمريكية وهي شركة هارفي للألومنيوم بديلاوي Harvey Aluminum of Delaware^(٨٤)، لاستغلال مناجم البوكسيت

في منطقة بوكي^(٨٥)، وتكلف هذا المشروع حوالي ١٠٠ مليون دولار قامت بدفعها الشركة الأمريكية مقابل الحصول على ٥٥٪ من الأرباح^(٨٦)، ومن الجدير بالذكر أن المفاوضات الجديدة الخاصة بموقع بوكي بين الحكومة الغينية وشركة هارفي تزامنت مع استئناف علاقات أوثق بين الولايات المتحدة الأمريكية وغينيا كوناكري خلال عهد الرئيس الأمريكي كينيدي، ففي عام ١٩٦٢ قبلت غينيا كوناكري كعضو في البنك الدولي للإنشاء والتعمير The International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)^(٨٧)، وفي تشرين الأول ١٩٦٣ وقعت الحكومة الغينية اتفاقية مع شركة هارفي^(٨٨)، وأصبح النموذج الذي يمكن الاقتداء به مع موقع إنتاج البوكسيت الأخرى في غينيا كوناكري^(٨٩).

ادت التكلفة الكبيرة لتنفيذ مشروع البوكسيت في بوكي الى تضمين الاتفاقية إشراك شركة أخرى في المشروع وهي شركة هالكو للتعداد Mining Halco^(٩٠)، وهي عبارة عن اتحاد شركات أمريكية وكندية وفرنسية وألمانية الغربية وإيطالية^(٩١)، وأطلق عليه الكونسورتيوم الدولي أو اتحاد هالكو للتعداد وهو اتحاد مالي للاحتكارات الدولية الكبرى^(٩٢)، كان هذا الكونسورتيوم يخضع لهيمنة شركة أولين ماثيسون الأمريكية، مع وجود نفوذ فرنسي ممثلاً بشركة بشيني^(٩٣).

أما حقوق التعدين فقد حصلت عليها شركة البوكسيت الغينية Compagnie des bauxites de Guinee (CBG)^(٩٤)، التي امتلكت ٤٩٪ من الأسهم^(٩٥)، وبافي الأسهم الـ ٥١٪ للكونسورتيوم الدولي هالكو للتعداد^(٩٦)، ويعطي العقد لغينيا كوناكري ٦٥٪ من الأرباح بما في ذلك الضرائب^(٩٧).

بناء على ما سبق قدّمت هالكو ١٠٠ مليون دولار، إذ قدّم الكونسورتيوم المالي المكون من المصارف الأمريكية والكندية والأوروبية ٧٥ مليون دولار، وقدّم المصرف الأمريكي للاستيراد والتصدير الـ ٢٥ مليون دولار الآخر^(٩٨). ويمكن فهم سهولة التمويل المالي للمشروع من النظر إلى أسهم كل شركة من الشركات السبعة التي تشكل اتحاد هالكو المالي، وهي كالتالي: ٢٧٪ لشركتين هما الكان للألومنيوم Aluminum Co. of America Alcan و الألومنيوم الأمريكية Aluminum و ٢٠٪ لشركة هارفي ألومنيوم Harvey Aluminum Inc و ١٠٪ للشركاتين Vereinigte Montecatini و ٦٪ لشركة مونتيكاتيني إديسون Edison^(٩٩).

وافقت هيئة المعونة الأمريكية مبدئياً لدعم المشروع في بداية عام ١٩٦٤ وعلى تزويد مشروع بوكي الجديد بالقروض مقابل ضمان استثمارات شركة هارفي الأولية، وعلى الرغم من التعاون الاقتصادي بين الغرب ممثلاً بـ الولايات المتحدة الأمريكية وغينيا كوناكري إلا أن القادة الغينيين أعلنوا رسمياً عام ١٩٦٧ التزامهم بالفكرة الاشتراكية للتنمية والتطوير، ولكن ذلك لم يمنعهم من عقد اتفاقيات مالية اقتصادية وتقنية مع الغرب والشرق على السواء طالما أن هذه الاتفاقيات لم تمس السيادة الغينية، كانت الاتفاقيات الأكثر أهمية مع الشركات الغربية هي مشروع استغلال البوكسيت الغيني في بوكي^(٩٨).

وأرجع تقرير مخابراتي أمريكي أسباب تغلغل الغرب في قطاع التعدين الغيني إلى رغبتهم في التصدي للمحاولات السوفيتية للدخول إلى هذا المجال في غينيا كوناكري، إذ عرض الإتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية لسيكوتوري، ولكن دون توقيع اتفاقيات رسمية، وهو ما استغله سيكوتوري لتحفيز أوربا على تقديم المساعدات والاستثمارات لغينيا كوناكري، إذ ادعى أن الإتحاد السوفيتي وعده ببناء سد كونكور Konkoure^(٩٩) لتوليد الطاقة الكهرومائية، وأن السوفييت سيقومون بمساعدة بلاده في استغلال خام البوكسيت لإنتاج الألومنيوم. وأشار التقرير إلى أن هذه الإدعاءات من سيكوتوري أسفرت عن تحفيز بعض الشركات الأمريكية والغربية لتنشط علاقاتها بгинنيا كوناكري، لاسيما أن الأخيرة نظرت إلى صناعة البوكسيت على أنها الأمل الرئيس للتغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجه بلادهم، ومن ثم كان هناك اتحاد فريا الذي يضم شركات أمريكية وغربية، وشركة هارفي للألومنيوم وهي الشركة الأمريكية التي استثمرت موقع بوكي^(١٠٠).

لم تقتصر مساعدة الأمريكيين لغينيا كوناكري على إنتاج خام البوكسيت، بل امتد إلى مساندتها في الحصول على قرض كبير من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ففي أيلول ١٩٦٨ ساندت الولايات المتحدة الأمريكية قرار البنك الدولي بالموافقة على إقراض غينيا كوناكري ٦٤ مليون دولار^(١٠١)، كان ذلك في هذه المدة نفسها التي رفض البنك الدولي تقديم قرض لإنشاء مشروع السكك الحديدية في تنزانيا، وضمن القرض الأخير سداد على مدى ٢٤ سنة بنسبة فائدة مقدارها ٦,٥% مع مدة سماح تبلغ خمس سنوات، وهو أكبر قرض قدمه البنك في تاريخه حينئذ لبلد أفريقي^(١٠٢).

استخدم ذلك القرض لتنمية البوكسيت في بوكي^(١٠٣)، ولدعم الاتفاقيات التي عقدت مع شركات الألومنيوم^(١٠٤)، ولتعطية التزامات الحكومة الغينية في تطوير

البنية التحتية لبوكي (OFAB) Office d'amenagement de Boke، بما في ذلك تمويل تكاليف بناء ميناء وسکاک حديدية في كمسار Kamsar، ليربط بوكي بالساحل، وكان هذا الميناء الجديد قادر على التعامل مع ثمانية ملايين طن من البوكسيت، وقد وافق البنك الدولي على إعطاء ١,٧ مليون دولار كقرض للقيام بعمل دراسة جدوى لهذا المشروع^(١٠٥).

بدأ الإنتاج في بوكي عام ١٩٧٣، وكان ٢٦٪ من إنتاج بوكي يتم شحنه إلى ميناء ألفريد Alfred Port في كيبوك لمعالجته وتحويله إلى ألومنيوم في مصاهر الكان ساجويني لاك سان جان في كندا^(١٠٦).

بدأت شركة البوكسيت الغينية في عام ١٩٧٣ إنتاج البوكسيت في منجم في منطقة سانجاريدي ببوكي، وكان يتم نقل البوكسيت لمسافة ١٤٠ كم عن طريق السکاک الحديدية إلى ميناء كمسار الجديد، إذ كان لشركة البوكسيت الغينية تسهيلات في ميناء كمسار لسحق وتغليف معدن البوكسيت^(١٠٧).

تعاقد المشاركون في هالكو على شراء ما يقرب من ٩ ملايين طن سنويًا من البوكسيت من شركة البوكسيت الغينية لمدة عشرين عاماً، وفي سنة ١٩٧٤ كان الإنتاج يصدر بشكل أساس إلى الغرب، نصفه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حين يصدر النصف الآخر إلى كندا وفرنسا ودول أوروبية أخرى^(١٠٨). وهو ما يمثل حجم المصالح الأمريكية في الشركات ونفوذها فيها.

وفيما يتعلق بالعمالة الفنية في اتحاد هالكو، فقد بدأت ب葵ودر أجنبية كاملة، ثم بدأت بإحلال العمالة الغينية بدلاً عنها، فوصلت نسبة العمالة الغينية إلى الثلث عام ١٩٦٢، وزادت إلى النصف عام ١٩٦٧، وبحلول سنة ١٩٧٤ كان معظم أطقم العمل من الغينيين، إلى جانب امتلاك الحكومة الغينية لنسبة ٤٩٪ من استثمارات المشروع^(١٠٩).

أما ثالث أهم موقع لإنتاج البوكسيت في غينيا كوناكري، فهو موقع ديبيلي Debele في منطقة كينديا Kindia^(١٠)، بدأ منجم البوكسيت بالإنتاج عام ١٩٧٤^(١١)، بالتعاون بين الاتحاد السوفياتي والحكومة الغينية، من خلال اتفاق بين الجانبين وقع في تشرين الثاني ١٩٦٩، وشرطت فيه الحكومة الغينية امتلاك نسبة ١٠٠٪ من رأس المال الناتج المشروع الذي عرف باسم مشروع أوبك OBK، على أن يتولى الاتحاد السوفياتي بناء الموقع والسكك الحديدية^(١٢)، في مقابل حصوله على ٥٥٪ من الخام المستخرج. وأن يقوم بشراء ما نسبته ٤٠٪ أخرى من الخام طبقاً لاتفاق تجاري طويل المدى أو اتفاق مقاصلة بين البلدين، أما الـ ١٠٪ الباقي

فللحكومة الغينية الحق في بيعها في الأسواق، ولكن في حقيقة الأمر هذه النسبة كانت تذهب تقريباً بالكامل إلى شركات الإتحاد السوفيتي وحلفائه، ولذلك فإن إدارة بوكسيت كينديا هي ملك الحكومة الغينية، وقد تم تحويله من الإتحاد السوفيتي بقرض مقداره ٨٥ مليون روبل (ما يساوي ١٢٩,٥ مليون دولار أمريكي) بفائدة سنوية ٦٪، وبالتالي كان على الإتحاد السوفيتي تقديم اعتمادات مالية إضافية للتعدين، والسكك الحديدية ولتطوير الميناء^(١١٣)، وبدأ الإنتاج بالموقع بطاقة إجمالية بلغت مليوني طن في عام ١٩٧٤^(١١٤).

الخاتمة:

لاحظنا من خلال البحث أن سيكتوري حاول إقامة توازن مع الشرق والغرب على حد سواء في مجال الاستثمارات، هذا التوازن بين الطرفين مهم جداً لنظام فتي حديث النشأة وهو بحاجة لدعم سياسي واقتصادي أولاً: لأبعاد التهام عنه بأنه منحاز لأي طرف من قوى الحرب الباردة، فضلاً عن أن المنافسة الشديدة بين القوتين لضمان موطن قدم في هذه الدولة الصغيرة لاستغلال قطاع التعدين، أعطى بوكسيت الغيني ميزة تنافسية في السوق العالمي، وهكذا فإن الترحب المبدئي للتعاون من جانب الدول الرأسمالية والاشترافية على سواء لاستغلال قطاع التعدين جعل غينيا كوناكري في موقف علني براغماتي، فإن السماح للشركات متعددة الجنسيات بالدخول في قطاع التعدين دعم بصعوبة الطابع الاشتراكي للنظام، وفي السنوات الأخيرة من حكم سيكتوري ازدادت العلاقات الاقتصادية بين غينيا كوناكري والولايات المتحدة الأمريكية تحسناً، واتضح ذلك من خلال زيادة الاهتمام بالاستثمار الغربي في غينيا كوناكري، ومجموعة الاستثمار الغينية - وهي مجموعة أمريكية خاصة - سعت لإقامة علاقات اقتصادية قوية مع غينيا كوناكري.

^(١) توجد عدة بلدان باسم غينيا، مثل: غينيا البرتغالية وعاصمتها (بيساو) وغينيا الاستوائية وعاصمتها (مالابو) وغينيا الجديدة بابوا وعاصمتها (بورت مورسيبي)، لهذا استخدمنا غينيا كوناكري في الدراسة لتمييزها عن بقية البلدان آنفه الذكر.

^(٢) Walters, Ronald William, the formulation of United States foreign policy toward Africa 1958-1963, Ph.C., International Studies, Faculty of the School of International Service of the American University, 1971, PP.376-377.

^(٣) إيهاب زكي سرور، المصدر السابق، ص ١٤٦.
جون فتزجيرالد كندي: الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية. ولد في ولاية ماساتشوستس، درس الاقتصاد في جامعة هارفارد، شغل عضوية مجلس النواب بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٥٣. تولى كندي الرئاسة في فترة حرجة من الصراع في الحرب الباردة، أول كاثوليكي يشغل منصب الرئيس. تولى كندي الرئاسة في مجلس الشيوخ عام ١٩٥٣. أصبح رئيساً للبلاد عام ١٩٦١، وهو أول كاثوليكي يشغل منصب الرئيس. فقد كانت له مواقف قوية في مواجهة السوفيت في المجالات كافة سواء العسكرية منها (بشكل غير مباشر) أو السياسية عن طريق القوات الدبلوماسية. من أبرز الأحداث خلال فترة رئاسته هي: غزوة خليج الخنازير

وازمة الصواريخ الكوبية وبناء جدار برلين، كما ظهرت في عهده الارهاسات الاولى لحرب فيتنام، وحركة الحقوق المدنية الامريكية، اغتيل في مدينة دالاس في ولاية تكساس في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣.
أثُرَ:

Megan M. Gunderson, John F. Kennedy. The 35th president of United States ,ABDO Publishing , 2009.

^(٥)Brunn, Robert R., Guinea Policy shifting? More western aid accepted, The Christian Science Monitor , May 12, 1962, P.1.

^(٦)Brunn, Robert R , Op. Cit, P.1.

^(٧)موسى دياكتيت: سياسي غيني وعضو المكتب السياسي الوطني، ولد في عام ١٩٣٤، تزوج من ناتا كيتا شفيفت سيكوتوري، وأبنه متزوج بنت إسماعيل توري، شقيق سيكوتوري. لذلك كان من أكثر المقربين لدى للرئيس، بعد تولي الأخير رئاسة غينيا كوناكري بعد الاستقلال عام ١٩٥٨ ، شغل دياكتيت عدداً من المناصب الوزارية، اذ شغل منصب وزير المالية عام ١٩٦٤ والأمن والشؤون الداخلية عام ١٩٦٨ والإسكان ومحافظ مصرف غينيا كوناكري في عام ١٩٦٢ ، كما شارك في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ضمادات للمستثمرين الأجانب، كان عضواً في لجنة التحقيق السري للوزير تيلي ومن معه الذي تم إعدامه في معسكر بوير في عام ١٩٧٧ ، ألقى القبض على دياكتيت في ٣ نيسان ١٩٨٤ ، بعد أسبوع واحد من وفاة سيكوتوري، ليتم أعدم بعد شهر من لاتهامه بمحاولة انقلاب على ديارا تراوري في ٤ حزيران ١٩٨٥ .

[https://en.wikipedia.org/wiki/Moussa_Diakit.20.Fep.2018.](https://en.wikipedia.org/wiki/Moussa_Diakit.20.Fep.2018)

^(٨)إيهاب زكي سرور ، المصدر السابق، ص ١٤٨ .

^(٩)أندريه أوزادوفسكي، المصدر السابق، ص ٢٢ .

^(١٠)F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XXI, background paper prepared in the Agency for International Development, Subject: U.S. economic assistance program in Guinea, 4th Oct. 1962, P.408.

^(١١)Document of file copy the World Bank for official use only, report and recommendation of the president of the international development association to the executive directors on a proposed development credit to the Republic of Guinea for a first water supply and sanitation project, Report No. P.2400a- GUI, 5th Dec. 1978, P.1.

^(١٢)Akpan, Otoabasi, Introduction to the Modern Gulf of Guinea: People, History, Politica Economy and Strategic Future, Adonis & Abbey Publishers Ltd, London, 207.

^(١٣)Swindell, K., industrialization in Guinea, Geography, Vol. 54, No.4 Nov. 1969, P. 456.

^(١٤)Campbell, Bonnie, ed. Mining in Africa: Regulation and Development. London, GBR: Pluto Press, 2009, P.74.

^(١٥)Morrisby, Edwin S., Guinea counts the cost: Independence not so golden?, the Manchester Guardian, 7th Jan. 1959, P.6.

^(١٦)Cort, Leon Lloyd, the quest for socio-economic and political change in guinea: aspects of the Political ideology of ahmed Sekou Toure, Ph. D., Graduate school, Boston university, 1982, P.99.

^(١٧)Los Angeles Times, Guinea black Africa's only socialist nation: Regime of sekou toure manages to extract aid from both East and West, 11th Dec. 1968, P. A2.

^(١٨)Los Angeles Times, Guinea black Africa's only socialist nation: Regime of sekou toure manages to extract aid from both East and West, Op. Cit.,

^(١٩)Akpan, Otoabasi, Op. Cit., P.208.

^(٢٠)Swindell, K., Op. Cit., P.458.

^(٢١)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/ Aluminum sector under narrowing constraints, review of African political economy, No. 51, Jul., 1991 , P.29.

^(٢٢)Cort, Leon Lloyd, Op. Cit., P.99.

^(٢٣)Los Angeles Times, Guinea's president Sekou Toure dies after U.S. surgery, 28th March 1984, P.B5.

^(٢٤) يستخدم خام البوكسيت في إنتاج الألومنيوم، الذي يسهم في صناعة مواد تصنّع منها موصلات كهربائية، وأوّلية للمطابخ، وزجاج، وحولى للجوهرات، ومواد كاشطة، وتركيبات خفيفة الوزن كهيكل الطائرات. لمزيد من التفصيل انظر: والتر رودني، أوروبا والتخلّف في أفريقيا، ت: احمد التصوير، مراجعة: إبراهيم عثمان، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٣٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٨٨، ص ٢٨٦-٢٨٥

^(٢٥)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.29.

^(٢٦) Campbell, Bonnie, Guinea and bauxite Aluminum: the challenges of development and poverty reduction, Op. Cit., P.74.

^(٢٧) بلغت نسبة مساهمة قيمة صادرات البوكسيت من النقد الأجنبي عام ١٩٧٥ حوالي ٦٨٪ من العملات الصعبة للبلاد، وبازدياد إنتاج البوكسيت ازدادت الإيرادات الحكومية، ففي كانون الثاني سنة ١٩٧٥ أدخلت الحكومة ضريبة على تصدير المعادن، فأدخلت للدولة ٣٢,٢ مليون دولار أمريكي في العام الأول وحده، وكانت سياسات غينيا كوناكري التعدينية من الاتفاقيات والضرائب مثل ضريبة البوكسيت عام ١٩٧٥ تهدف إلى تهيئة الظروف لتشجيع المزيد من التحول المحلي لتصبح غينيا كوناكري مصدرًا رئيساً لالبوكسيت. ومن ثم ازداد توسيع غينيا كوناكري في استغلال المعادن، ما رفع مؤشر الصادرات لحوالي ٧,٩ مليون طن سنة ١٩٧٨ و ٨,١ مليون طن سنة ١٩٧٩ على التوالي. للمزيد . انظر:

^(٢٨)Harshe, Rajen, Guinea under Sekou Toure, Economics and Political Weekly, Vol. 19, No. 15, 14th April 1984, P. 625.

^(٢٩)Suret-Canale, Jean, F.R.I.A. Un exemple d'industrialisation Africanize. In: Annales de Geographie, t. 73, n. 396, 1964, P.173.

^(٣٠)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/Aluminunn sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.33.

^(٣١) تقع كاسا Kassa على شواطئ جزر لوس، بدأ استخراج البوكسيت منها عام ١٩٥٢ . انظر: Swindell, K., Op. Cit., P.456.

^(٣٢)Suret-Canale, Jean, Op. Cit , P.173.

^(٣٣)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/Aluninum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.33.

^(٣٤) جزر لوس: أرخبيل صغير يقع على بُعد ٥ كم خارج ساحل غينيا كوناكري ، وينكون من خمس جزر مساحتهم حوالي ٢٠ كم^٢، وهما جزيرة كاسا Kassa، فوتوبا Fotoba، رووم Room ، كورييل Corial، بلانش Blanche، وثُعد اكبر جزيرتان في هذا الأرخبيل هما جزيرة كاسا وفوتوبا، واستمر إنتاج جزيرة كاسا من البوكسيت حتى عام ١٩٦٥ حتى بعد أن تم تأميم المنشآت في عام ١٩٦١ من قبل الحكومة الغينية الجديدة التي جاءت إلى السلطة في عام ١٩٥٨ . انظر:

Campbell, Bonnie, ed. Mining in Africa: Regulation and Development. London, GBR : Pluto Press, 2009, P.75.

^(٣٥)Patterson, Sam H. and others, world bauxite resources, Geology and resources of Aluminum, U.S. Geological survey professional paper 1076-B, United States government printing Office, Washington, 1986, P. 92.

^(٣٦)Patterson, Sam H. and others, Op. Cit., P. 95.

^(٣٧)Campbell, Bonnie, Le secteur de la bauxite en Republique de Guinee: ajustement structurel et restructuration intemationale de l'industrie de l'Aluminum. In : Tiers-Monde, tome 34, n133, 1993, P.195.

^(٣٨)F.O. 371/182187, the Guinea dam project, Russia steals a march on China, Financial Times, 27th Aug 1965.p.2.

^(٣٩)F.O. 371/182187, the Guinea dam project, Russia steals a march on China, Financial Times, 27th Aug 1965.

^(٤٠)Morrisby, Edwin S., Op. Cit., P.6.

- ^(٤١)Campbell, Bonnie, the impact of the restructuring of the Aluminum industry in the 1980s on productive activities in Guinea, search in book, States, Firms, and Raw Materials: The World Economy and Ecology of Bradford, Bunker, Stephen G., the Univ. of , Alurninum, edited by, Barham Wisconsin Press, United states of America,1990, P.186.
- ^(٤٢)Hydroelectricite et complexes économiques régionaux. In: Annales de Géographie, t.67, n°359, 1958, P.85.
- ^(٤٣)Campbell, Bonnie, Guinea and bauxite Aluminum: the challenges of development and poverty reduction, Op. Cit., P.75; The Financial Times, French Guinea Bauxite, March 12, 1956, P.8.
- ^(٤٤)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.33.
- ^(٤٥)Campbell, Bonnie, Guinea and bauxite Aluminum: the challenges of development and poverty reduction, Op. Cit., P.75
- ^(٤٦)Morrisby, Edwin S., Op. Cit., P.6.
- ^(٤٧)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.33.
- ^(٤٨)Walters, Ronald William, Op. Cit, P.374.
- ^(٤٩)New York Times, Bigrat, Homer, Soviet aid linked to Guinea change, 5th March 1960, P.7.
- ^(٥٠)رأول دي فيتري: اقتصادي فرنسي، ولد في ٢٨ حزيران ١٨٩٥، خدم في الجيش الفرنسي من ١٩١٤-١٩١٩ (انضم إلى شركة بيتشيني في عام ١٩٢٧ واصبح مدير لها في عام ١٩٣٨ ، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية دعم المقاومة الفرنسية مالياً. شغل منصب المدير التنفيذي لشركة بيتشيني ١٩٥٨-١٩٦٧)، أكبر منتج للألومنيوم في فرنسا. وضع دي فيتري نظام التخطيط والخطط خمسية للشركات الاستثمارية، أسس المؤسسة الأمريكية للبحوث والتنمية American Research and Development Corporation، توفي في ٥ تشرين الأول ١٩٧٧. انظر:
- https://en.wikipedia.org/wiki/Raoul_de_Vitry. 27.Feb.2018.
- ^(٥١)جورج جان ريموند بومبيو: سياسي فرنسي، ولد في مقاطعة كانتال وسط فرنسا في ٥ حزيران ١٩١١ ، المدير العام للبنك (١٩٥٦-١٩٥٨) وعضو المجلس الدستوري (١٩٥٩-١٩٦٢) ورئيس وزراء فرنسا (١٤ نيسان ١٩٦٢ - ١٠ تموز ١٩٦٨) الذي تعد أطول مدة حكم في تاريخ الجمهورية الخامسة إلى يومنا هذا، رئيس فرنسا (١٥ حزيران ١٩٦٩ - ٢ نيسان ١٩٧٤)، حسن مسار العلاقات الخارجية الفرنسية مع الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بعد وفاة ديغول مع الرئيس الأمريكي الجديد ريتشارد نيكسون وكبير مستشاريه هنري كيسنجر. بعد مساعدته في البرنامج النووي الفرنسي، كما حاول الحفاظ على علاقات جيدة مع المستعمرات الفرنسية السابقة المستقلة حديثاً في إفريقيا، ففي عام ١٩٧١، زار موريتانيا والسنغال وساحل العاج وكاميرون والغابون، بذل جهداً لتعزيز العلاقات مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط بما في ذلك الدول المتاخمة للبحر المتوسط، توفي في مرض العضال في ٢ نيسان ١٩٧٤. انظر:
- Jean-Pierre The History of Modern France: The Pompidou Years 1969-1974. University of Cambridge Press.2000 p.p. 14-15.
- ^(٥٢)Swindell, K., Op. Cit., P. 450.
- ^(٥٣)Tevoedjre, Eric, Op. Cit., P.135.
- ^(٥٤)Ibid., P.136.
- ^(٥٥)أمنت الحكومة الغينية أيضاً منشأتين فرنسيتين آخريين هما شركة المياه وشركة الكهرباء في كانون الثاني ١٩٦١ ، وسيطرت غينيا كوناكري أيضاً على شركات التأمين الفرنسية. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد العزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، مكتبة لبنان الحديثة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٤٢ .
- ^(٥٦)Walters, Ronald William, Op. Cit., PP.374-375.
- ^(٥٧)Tevoedjre, Eric, The Limits and Uses of Deviance in Franco-African Relations: The Relations of Guinea (Conakry), Congo, and Benin with France, 1958-1981, Ph.D., the Johns Hopkins Univ., 1990. P.138.
- ^(٥٨)Ibid., P.138.

^(٥٩)New York Times, Bigrat, Homer, Soviet aid linked to Guinea change, 5th March 1960, P.3.

^(٦٠)F.O. 371/182187, the Guinea dam project, Russia steals a march on China, Financial Times, 27th Aug 1965.

^(٦١)Swindell, K., Op. Cit., P. 457.

^(٦٢)Tervoedijre, Eric, Op. Cit., P.138.

^(٦٣)Walters, Ronald William, Op. Cit., PP.374-375.

^(٦٤)Cort, Leon Lioyd, Op. Cit., PP.142, 143.

^(٦٥)Ibid., PP. 95, 96.

^(٦٦)Swindell, K., Op. Cit., P. 457.

^(٦٧)Campbell, Bonnie, the impact of the restructuring of the Aluminum industry in the 1980s on productive activities in Guinea, search in book, States, Firms, and Raw Materials: The World Economy and Ecology of Aluminun, edited by, Barham, Bradford, Bunker, Stephen G., the Univ. of , Wisconsin Press, United states of America, P.186.

^(٦٨)Campbell, Bonnie, Le secteur de la bauxite en Republique de Guinee: ajustement structurel et restructuration intemationale de l'industrie de l'Aluminum, Op. Cit., P.195.

^(٦٩)F.O. 371/182187, Ju 113/38/2, the Russia in Guinea, 18th sep. 1965.

^(٧٠)ستيوارت سميث، المصدر السابق، ص ١٠٦ .

^(٧١)Patterson, Sam H. and others, Op. Cit., P.B92.

^(٧٢)الشركاء الأجانب هم: نورندا كندا ٣٨,٥ % وبيشيني - يوجين الفرنسية ٣٦,٥ % وألكان البريطانية للألمنيوم ١٠ % وألمانيوم السويسرية ١٠ % وفيرنجيتى ألمانيا ٥%. للمزيد. انظر :

Campbell, Bonnie, Le secteur de la bauxite en Republique de Guinee: ajustement Structurel Et Restructuration intemationale de l'industrie de l'Aluminum, Op. Cit., P.197.

^(٧٣)Campbell, Bonnie, Negotiating the Bauxite Aluminum sector under Narrowing Constraints, Op. Cit., PP.34, 35.

^(٧٤)Patterson, Sam H. and others, Op. Cit., PP.B92, B94.

^(٧٥)F.O. 371/182187, the Guinea dam Project, Russia Steals a march on China, Financial Times, 27th Aug 1965.

^(٧٦)F.O. 371/182187, Ju 113/38/2, the Russia in Guinea, 18th sep. 1965.

^(٧٧)Patterson, Sam H. and others, Op. Cit.,PP. B92, B94.

^(٧٨)F.O. 371/182187, Massive Russian aid for Guinea dam Aluminum Plant, Financial Times, 24th Aug 1965.

^(٧٩)The Financial Times, \$64.5m. Loan for Guinea Bauxite, 19th Sep. 1968, P.3.

^(٨٠)Morrisby, Edwin S., Op. Cit., P.6.

^(٨١)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/ Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.34.

^(٨٢)Campbell, Bonnie, the impact of the restructuring of the Aluminum industry in the 1980s on productive activities in Guinea, Op. Cit., P.187; The Financial Times, Aluminum Limited, October 31, 1961, P.3.

^(٨٣)ايها زكي سرور، المصدر سابق، ص ١٤٩ .

^(٨٤)يذكر دو بيرسون في صحيفة لوس أنجلوس أن شركة هارفي للألمنيوم Aluminum Co. Harvey تملك ٥١ % من شركة " البوكسيل الغينية وشركة هارفي بدورها محامي من الحزب الجمهوري وهو توماس إي. ديوي Thomas E. Dewey ، ولمسؤولي شركة هارفي لهم مساهمات كبيرة لكل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في كاليفورنيا، واحدى بنات هارفي كارمن وارشو Carmen Warshaw هي رئيسة الحزب الديمقراطي في جنوب أفريقيا وقتئذ. وتملك شركة هارفي للألمنيوم في واشنطن ضمانات استثمار من المعونة الأمريكية لحماية استثمارها في بوكسيت غينيا كوناكري، وبالتالي إذا أمنت حكومة

سيكتوري مشروع هارفي فإن دافعي الضرائب الأميركيين سوف يعوضون الشركة إلى حد ٣١ مليون دولار، وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الأمريكية أدخلت بنداً عندما أعطت هذا الضمان، وهو أن منتجي الألومنيوم الآخرين لابد أن يحصلوا على الحق في رفع دعوى ضد احتكار هارفي إذا طرد سيكتوري كل المنافسين الغربيين. انظر:

Pearson, Drew Paradox ... Our Guinea Support, Los Angeles Times, May, 16, 1966.

^(٨٥)Swindell, K., Op. Cit., P. 456.

^(٨٦)ايهازكي سرور، المصدر السابق، ص ١٤٩.

^(٨٧)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/ Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.34.

^(٨٨)Campbell, Bonnie., the impact of the restructuring of the Aluminum industry in the 1980s on productive activities in Guinea, Op. Cit., P.187.

^(٨٩)Campbell, Bonnie., negotiating the Bauxite/ Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.34.

^(٩٠)Swindell, K., Op. Cit., P.456.

^(٩١)Essack, A. K., Guinean lesson for Africa, Economic and Political Weekly, Vol., 5, No., 52, Dec., 26, 1970, P.2077.

^(٩٢)ستيوارت سميث، المصدر السابق، ص ١٠٦.

^(٩٣)The Financial Times, Gibbens, Robert, Guinea in Bauxite Price Talks, April 11, 1986, p. 36; Essack, A. K., Op. Cit., P.2077.

^(٩٤)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/ Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.34.

^(٩٥)The New York Times, Guineans slowly taking steps to develop the Nation's Wealth, 11stJun 1972, P.4.

^(٩٦)Essack, A. K., Economic and Political Weekly, Vol., 5, No., 52, Dec., 26, 1970, P.2077.

^(٩٧)Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/ Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.34.

^(٩٨)تم توقيع اتفاقيتان مهمتان بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧١ لاستغلال البوكسيت الأولى مع المعسكر الشرقي، شركتين يوغوسلافيتين وافقتا على الاشتراك مع شركة غينيا كوناكري لاستغلال احتياطات البوكسيت في منطقة دابولا Dabola، كان نصيب غينيا كوناكري من الشركة ٥١٪٥٧٥٪ بعائد أرباح ٪٥١٪٧٥٪ ، الاتفاقية الثانية عقدت ٣٠ عاماً مع روسيا لاستغلال إيداعات البوكسيت في منطقة كينديا. لمزيد من التفاصيل. انظر:

Ladipo Adamolekun, Op. Cit., P.102.

^(٩٩)سد كونكورى: تم انشاء السد فوق نهر كونكورى الذي ينبع من هضبة فوتا جالون ويتذبذب في باتجاه الغرب وصولاً إلى المحيط الأطلسي بطول ٣٠٣ كم شمال باي دي سانجاري (خليج سانغاريا) تغطي دلتا النهر ٣٢٠ كم. انظر:

Sylvain Capo, "Morphology, Hydrography and Sediment Dynamics in a Mangrove Estuary: The Konkoure Estuary, Guinea". Marine Geology. May: 2006, p. 199.

^(١٠٠)Ibid., P.102.

^(١٠١)Mhiteman, Kaye, Guinea in west African politics, The world Today, Vol. 27, No., 8, Aug., 1971, P.352.

^(١٠٢)Essack, A. K., Guinean lesson for Africa, Economic and Political Weekly, Vol., 5, No., 52, Dec., 26, 1970, P.2076, 2077; The Financial Times, \$64. 5m. Loan for Guinea Bauxite, 19th Sep. 1968, P.3.

^(١٠٣)The Financial Times, \$64. 5m. Loan for Guinea Bauxite, 19th Sep. 1968, P.3.

^(١٠٤)ستيوارت سميث، المصدر السابق، ص ١٠٦.

^(١٠٥)Essack, A. K., Guinean lesson for Africa, Economic and Political Weekly, Vol., 5, No., 52, Dec., 26, 1970, P.2076, 2077.

^(١٠٦)Swindell, K., Op. Cit., P. 456.

- ⁽¹⁰⁷⁾Patterson, Sam H. and others, Op. Cit, P. 92.
- ⁽¹⁰⁸⁾Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/ Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit, P.40.
- ⁽¹⁰⁹⁾Campbell, Bonnie, the impact of the restructuring of the Aluminum industry in the 1980s on productive activities in Guinea, search in book, States, Firms, and Raw Materials: The World Economy and Ecology of Ecology of Aluminum, edited by Bradford, Bunker, Stephen G., the Univ. of Wisconsin Press, United Barham States of America, P.197.
- ⁽¹¹⁰⁾كينيا: تعداد نحو ١٥٠ الف نسمة. شهير و بيساتين الموز. أنشئ فيها معهد باستور، و محطة تجريبية للفاكهة والحمضيات. اقتصادها يقوم أساساً على استثمار البوكسيت. انظر : مسعود الخوند، المصدر السابق، ص ١٧٥.
- ⁽¹¹¹⁾Patterson, Sam H. and others, Op. Cit., P. B92.
- ⁽¹¹²⁾Camara, Mohamed Saliou, Society and Politics in Africa, Vol 23: Political History of Guinea since World War Two, New York, NY, USA: Peter Lang AG, 2014, P.148.
- ⁽¹¹³⁾Campbell, Bonnie, negotiating the Bauxite/Aluminum sector under narrowing constraints, Op. Cit., P.35.
- ⁽¹¹⁴⁾Campbell, Bonnie, Le secteur de la bauxite en Republique de Guinee: ajustement structurel et restructuration internationale de l'industrie de l'Aluminum. Op. Cit., P.197.

American Economic Policy Towards Guinea Conakry 1958-1974

This Research Deals With The US Policy Towards Guinea Conakry 1958-1974. The purpose of The research is To Clarify The Reasons and Objectives That Led The American Administrations to Adopt This Policy, Which aimed to Strengthen American Influence on The African Continent in General and Guinea Conakry in Particular Through the Expansion of Political and Economic Relations between the two Countries. To achieve mutual Cooperation between The two Parties to get Rid of The influence of the Soviet Union and Then to Keep it Away from The African Continent. The main Goal of US Foreign policy.